مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك) | المجلد 11/ العدد:02 (2021) | ص 264-291
IndustrialEconomics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341ISSN:1112-7856

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر "مدخل الفرص"

Small and medium enterprises in the construction and public works sector in Algeria "the entrance to opportunities"

رقية منصوري [1]*

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، roqiya.mansouri@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2021/10/28 | تاريخ القبول: 09-11-2021

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحديد العوامل المشجعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية الجزائري. حيث استند البحث على مجموعة من الإحصائيات المستقاة من بعض الهيئات الوطنية والدولية، ثم تقديم قراءة تحليلية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع وحصر جملة الفرص والعوامل المشجعة لها على الاستثمار فيه .

وفي نهاية هذا البحث توصلنا إلى أنه رغم ما تتوفر عليه الجزائر من مميزات وفرص في قطاع البناء والأشغال العمومية، ورغم قيام الجزائر بجملة من الإصلاحات بهدف ترقية وتفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يبقى هذا النسيج الاقتصادي في قطاع البناء والأشغال العمومية يواجه مجموعة من الصعوبات.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات الصغيرة ومتوسطة؛ قطاع البناء والأشغال العمومية؛ الجزائر.

تصنيفات JEL : L26 ، L25 ، L74.

Abstract

This research aims to identify the factors that encourage small and medium enterprises to invest in the Algerian construction and public works sector. Where the research was based on a set of statistics obtained from some national and international Organizations, then provide an analytical reading of the situation of small and medium enterprises in this sector and inventory the number of opportunities and factors encouraging them to invest in it. At the end of this research, we concluded that despite Algeria's advantages and opportunities in the construction and public works sector, and despite Algeria's implementation of a series of reforms with the aim of promoting and activating the performance of small and medium enterprises. This economic fabric in the construction and public works sector continues to face a number of difficulties

Keywords: small and medium enterprises; construction and public works sector; Algeria.

JEL Classification Codes: L26 ,L25 , L74.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني لدوره الفعال في انجاز مشاريع البناء والبنية التحتية بالبلاد ولقدرته التشغيلية العالية. لذلك عمدت الجزائر منذ خروجها من العشرية السوداء إلى تدارك التأخير الذي عرفه قطاع البناء الأشغال العمومية، بإطلاقها للعديد من المشاريع والانجازات الكبرى .و من ذلك برزت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك أساسي في الاقتصاد الجزائري بشكل عام و في قطاع البناء الأشغال العمومية بشكل خاص نظرا للظروف الاقتصادية الحالية التي جعلت كل دول العالم تسعى لتنمية وتطوير هذا النوع من المؤسسات في اقتصادها لذلك كان لابد لنا من الإجابة على السؤال التالي: **ماهي العوامل المشجعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاستثمار في قطاع البناء و الأشغال العمومية الجزائري؟**

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز الواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية الجزائري، وذلك حتى يمكن وضع تصور لتنمية وتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبني على أساس الفرص الموجودة في القطاع.

أهداف البحث:

ويهدف هذا البحث إلى:

- تسليط الضوء على الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر
- تثمين دور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر
- الوقوف على أهم الفرص المشجعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في هذا القطاع.

2. واقع قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر

1.2 تطور قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر

يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات الأساسية في مجال البنية التحتية في الجزائر، إذ يلعب هذا القطاع دورا جوهريا في القيام بالتنمية الاقتصادية بالبلاد نظرا لارتباطه بالعديد من القطاعات الاقتصادية. ويظهر اهتمام الدولة بقطاع البناء والأشغال العمومية في حصوله على أكبر نسبة من مخصصات مخطط الإنعاش الاقتصادي وذلك لتدارك التأخر في هذا القطاع خلال فترة التسعينات أين عانت الجزائر من حالة عجز مالي وأجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير .

فقد احتل قطاع البناء والأشغال العمومية موقعا رياديا في السياسات الاقتصادية المنتهجة بالجزائر منذ فترة الاستقلال بتأميم الثروات الوطنية سنة 1966 التي شكلت حجر الأساس في الصناعات التحويلية كالحديد و الصلب و المناجم و أعطت الإمكانية الوقوف على هذا القطاع، وخلال فترة المخططات التنموية حظي القطاع بالاهتمام في إطار تطوير الصناعات التحويلية (الثقيلة والخفيفة)، فقد تطور نشاط الأشغال والبناء من نسبة % 17 خلال المخطط (67-73) إلى نسبة 41 % خلال المخطط -79) (74 و بعد أزمة الثمانينات، دفعت الرهانات الاقتصادية المحلية والدولية الجزائر إلى اتخاذ قرارات كبرى على مستوى النهج الاقتصادي المتبع بالتحول نحو تبني اقتصاد السوق كمنهج اقتصادي حاولت معه الحكومة الجزائرية التي جاءت خلال فترة التسعينات تطبيق هذه التوجهات على أرض الواقع، المتمثل في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وخوصصة المؤسسات الوطنية الكبرى، والعمل على استحداث سياسات الاستثمار وإجراءات إنشاء المؤسسات وبرامج التمويل، وتم ذلك من خلال مختلف الآليات التي تم إنشائها في هذا الصدد كإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1993 م ومؤسسات تدعم الاستثمار والمرافقة مثل: ANDI و ANSEJ و CNAC و ANGEM و FGAR ....إلخ ، هذه السياسات ساهمت

في خلق حركية اقتصادية من خلال تطور عدد المؤسسات داخل النسيج الاقتصادي الجزائري في العديد من القطاعات ومنها قطاع البناء والأشغال العمومية (بكاي و سعيداني، 2017، صفحة 68).

2.2 خطة عمل قطاع الأشغال العمومية

حددت وزارة الأشغال العمومية في إطار خطة عمل قطاع الأشغال العمومية مجموعة من المراحل: (وزارة الأشغال العمومية، نوفمبر2009، الصفحات 4-5)

المرحلة الأولى 2005 – 2010: بناء أول شبكة مهيكلة.

أ- الانطلاق في إنجاز الشبكة المهيكلة الأولى.

- الطريق السيار شرق-غرب.
- الطريق الإجتنابي السيار الثاني للجزائر العاصمة.
- الطريق العابر للصحراء.

ب- الانطلاق في تكييف المنشآت الأساسية مع المقاييس الدولية (تصميم، دراسة و إنجاز).

ج- إتمام و إنجاز و تطوير المنشآت القاعدية الأساسية.

د- الانطلاق في العمليات الأساسية لتحقيق التكامل" ما بين وسائل النقل "(طريق/ سكة حديدية /مطار /ميناء)

المرحلة الثانية 2010 –2015: إنجاز الشبكة المهيكلة الثانية .

أ – الانطلاق في بناء الشبكة المهيكلة الثانية.

- الطريق السريع للهضاب العليا.
- الطرق الرابطة السريعة ما بين الطريق السيار و المراكز الحضرية لـ 34 ولاية و كذا المطارات و الموانئ.
- الطرق الرابطة شمال جنوب.

– التحويل التدريجي للطريق العابر للصحراء إلى طريق سريع.

ب – تحسين مستوى شبكة الطرق الموجودة.

ج – متابعة برنامج تنمية الشبكة المهيكلة الأولى و العمل على المحافظة عليها.

د – الانطلاق في أنظمة الاستغلال و العمل برسوم المرور بالطريق السيار.

هـ – التحكم في نظام التنسيق ما بين وسائل النقل.

المرحلة الثالثة 2015 – 2020:عصرنة أنظمة التسيير والتنسيق ما بين وسائل النقل: المحافظة على الشبكتين المهيكلتين الأولى و الثانية.

أ – عصرنة أنظمة التسيير و الاستغلال.

ب – تطوير أنظمة التنسيق مابين وسائل النقل.

المرحلة الرابعة 2020 – 2025 :بناء الشبكة المهيكلة الثالثة.

أ– الانطلاق في إنجاز الشبكة المهيكلة الثالثة.

ب– إتمام الهيكلة المحددة في المخطط التوجيهي لأفاق2025 .

ج– تحضير الشروط لانطلاق في البرنامج المستقبلي المرتقب في آفاق0**205** .

2.3 أداء قطاع الأشغال العمومية

عرف القطاع البناء والأشغال العمومية تباطئا خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2011. فرغم ارتفاع قوي للطلب في قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث تراجع الإنتاج بنسبة 5% بعد خسائر قدرت بـ 1% في سنة 2009 و1.6% سنة 2008. شهدت كل فروع القطاع تراجعا في إنتاجها، بلغت أقوى الانخفاضات 27.8% فيما يخص إنتاج مواد الإسمنت و8.9% فيما يخص صناعة الزجاج (بنك الجزائر، جويلية 2011، صفحة 31)

وللمرة الأولى في 2011 يعد نموه أقل من نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات المقدر بنسبة 5,2٪. انخفضت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في القيمة المضافة بـ 1,8 نقطة لتصل إلى 8,6 ٪، ولكن كانت حصته مرتفعة في القيمة المضافة خارج المحروقات بنسبة 13,6 ٪ مقابل ٪ 16,0 في 2010. إلا أن قطاع البناء والأشغال العمومية بقي في المركز الثالث من حيث المساهمة في الثروة الوطنية (بنك الجزائر، أكتوبر 2012، الصفحات 31-32).

وقد استعاد قطاع البناء والأشغال العمومية مستويات النشاط التي بلغها منذ 2007 (أعلى من8%). بالفعل، ارتفعت قيمته المضافة بنسبة ٪ 8,2، أي بارتفاع قدره ثلاث نقاط مئوية .سمحت كل من الزيادة في نفقات التجهيز (2234 مليار دينار، أي 13,1+% في 2012 مقارنة بسنة 2011) وإنعاش برنامج بناء للدولة المساكن بعودة النمو لهذا القطاع وبلوغ هذا المستوى من النمو .من جهة أخرى، بقيت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في إجمالي الناتج الداخلي مستقرة تقريبا عند9,3%، لكن بقيت حصتها مرتفعة في القيمة المضافة خارج المحروقات بنسبة13,9% في 2012 مقابل 14,4% في 2011 (بنك الجزائر، نوفمبر 2013، صفحة 36).

وفي سنة 2015 تراجع نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 1.9 نقطة مئوية ليصل إلى 4.9% بسبب إنهاء مشاريع الطرق السريعة الرئيسية، يقابلها جزئيا إنعاش المشاريع العقارية .و تقدر القيمة المضافة بنحو 1,908.2 مليار دينار و التي تمثل 11.5 % من الناتج المحلي الإجمالي و 15.4% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي .و يشكل القطاع ثاني مشغل لليد العاملة في البلاد بـ 1.78 مليون عامل أي 16.8٪ من السكان العاملين .(Banque d'Algérie , Novembre 2016, p. 24).

و تعزز النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية في سنة 2018، بما فيه الخدمات والأشغال العمومية البترولية، ليبلغ 5,2 ٪، أي بارتفاع قدره 0,6 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2017، كما ولد نشاطه قيمة مضافة قدرت بـ 346,5 2 مليار دينار(11,6٪ من إجمالي الناتج الداخلي) كما ساهم بواقع 44,1

٪ في نمو إجمالي الناتج الداخلي الكلي، و بـ 23,3 ٪ في نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات. (بنك الجزائر، ديسمبر 2019، صفحة 17)

والجدول التالي يوضح تطور بعض مؤشرات قطاع البناء والأشغال العمومية:

الجدول 1: تطور بعض مؤشرات قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مساهمة القطاع في إجمالي الناتج الداخلي(BIP) بالأسعار الجارية (بملايير الدينارات)	1094,8	1257,4	1333,3	1479,4	1627,5	1794,0	1 917,2	2072,9	2203,7	2346,5	2 481,4
نسبة مساهمة القطاع في إجمالي الناتج الداخلي	8,5	10,5	9,1	9,2	9,8	10,8	11.5	11,8	11,7	11,6	12.2
نسبة التغير السنوية	14,4	14,9	6,0	11,8	9,1	10,2	6,9	8,1	6,3	6,5	5.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, (2014,2015), ***Rapport Annuel Evolution Economique Et Monetaire En Algerie***.

Office National des Statistiques, ***Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique.***

بنك الجزائر، (2010، 2011، 2012، 2018)، ***التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر***.

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم الإنتاج في القطاع في تطور مستمر من سنة إلى أخرى وقد يعود ذلك بالأساس إلى المشاريع الإسكانية الكبرى ومشاريع البنية التحتية التي أطلقتها الحكومة حسب برامجها التنموية، وهو ما انعكس على نسبة مساهمة القطاع في إجمالي الناتج الداخلي رغم أن نسبة نمو تعرف تباطئا نسبيا فرغم ايجابية معدلات نمو لكنها ضعيفة ومتذبذبة وغير كافية، ويبقى القطاع يحتل المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الثروة الوطنية.

3. تحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية

1.3 تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية

يعتبر الاقتصاد الجزائري وفق المعايير الدولية اقتصادا صغيرا حيث أن نسبة ضئيلة من المؤسسات فيه تصنف ضمن المؤسسات الكبيرة الحجم.

أ- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب قطاع النشاط:

الجدول 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018		2019	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الصناعة	179	32,14	169	29,55	171	30,70	158	28,37	151	27,86	161	30,26	97	24.87	80	29,96	73	27,97	72	29,63
الخدمات	209	37,52	167	29,20	151	27,11	156	28,01	150	27,68	145	27,26	81	20.77	73	27,34	68	26,05	60	24,69
الزراعة	114	20,47	183	31,99	184	33,03	181	32,50	182	33,58	180	33,83	181	46.41	88	32,96	100	38,31	94	38,68
البناء و الأشغال العمومية	43	7,72	41	7,17	40	7,18	52	9,34	50	9,23	38	7,14	28	7.18	23	8,61	16	6,13	15	6,17
المناجم و المحاجر	12	2,15	12	2,10	11	1,97	10	1,80	9	1,66	8	1,50	3	0.77	3	1,12	4	1,53	2	0,82
المجموع	557	100	572	100	557	100	557	100	542	100	532	100	390	100	267	100	261	100	243	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Ministère du Développement industriel et de la Investissement, *Bulletin d'information statistique de la PME*, (N° Promotion de 18l', N°20, N°22, N°23, N°24, N°26, N°28, N°30, N°32, N°34, N°3 6).

تشكل المؤسسات (ص و م) العمومية نسبة ضئيلة من محيط المؤسسات (ص و م) في الجزائر. ونلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن الحصة الأكبر هي من نصيب قطاع الخدمات يليه قطاع الصناعة ثم الزراعة في حين يشكل قطاع البناء والأشغال العمومية حصة صغيرة من مجموع المؤسسات (ص و م) العمومية في الجزائر. غير أننا نلاحظ انخفاض ملحوظ ومتتابعا في عدد المؤسسات (ص و م) العمومية في القطاع البناء و الأشغال ابتدأ سنة 2015 إذا ما قارنها بالسنوات السابقة. إذ سجلت سنة 2013 أعلى نسبة من المؤسسات العمومية في القطاع البناء والأشغال لكنها تبقى ضعيفة جدا إذا ما قارنها بباقي القطاعات. رغم أن نسبة المؤسسات (ص و م) بقيت متقاربة على مدار السنوات و تراوحت بين 6.13% و 9.34% .

ب- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة **حسب قطاع النشاط**:

وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الحصة الأكبر من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية وهذا ما وضحه الجدول التالي:

الجدول 03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018		2019	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الفلاحة	3642	1,05	3806	1,03	4006	1,02	4277	1,02	4616	1	5038	1,01	5625	1,05	6130	1,06	6599	0,61	7068	0,62	7387	0,62
المحروقات، الطاقة، المناجم	1775	0,51	1870	0,51	1956	0,50	2052	0,49	2259	0,49	2439	0,49	2639	0,49	2767	0,48	2887	0,27	2981	0,26	3064	0,26
البناء و الأشغال العمومية	122238	35,34	129762	35,14	135752	34,65	142222	33,85	150910	32,85	159775	32,15	168557	31,34	174848	30,36	179303	16,69	185121	16,22	190155	15,94
الصناعة التحويلية	58803	17,00	61228	16,58	63890	16,31	67517	16,07	73037	15,90	78108	15,72	83701	15,56	89597	15,56	94930	8,84	99865	8,75	10362	8,69
الخدمات	159444	46,10	172653	46,75	186157	47,52	204049	48,57	228592	49,75	251629	50,63	277379	51,57	302564	52,54	548195	51,03	585915	51,32	614315	51,49
الصناعة التقليدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	242 322	22,56	51,32	22,83	274554	23,01
المجموع	345902	100	369319	100	391761	100	420117	100	459414	100	496989	100	537901	100	575906	100	1074236	100	1141602	100	1 193	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, *Bulletin d'information statistique de la PME*, (N°18, N°20, N°22, N°24, N°26, N°30, N°32, N°34, N°36).

الملاحظ أن نسبة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مرتفعة في قطاعي الخدمات، البناء والأشغال العمومية مقارنة بباقي القطاعات.

2.3 الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتشجيع إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اتخذت الدولة إجراءات عديدة من أجل التخفيف من العوائق التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها ، أهمها التشريعية أو القانونية وكذا إنشاء العديد من الهيئات دعم ومرافقة هذه المقاولات مثل: ANDI،ANSEJ و ANGEM ...، إضافة إلى صناديق مالية لضمان قروض، وتطبيق برامج تأهيل لها في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبتمويل منه، حيث في 2011 تم رفع قدرات هيئات الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال اجتماع مجلس الوزراء في 22 فيفري 2011، والذي يهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات وديناميكية الاستثمار. تسمح هذه الإجراءات بتجديد الثقة لحاملي المشاريع وتعزيز النشاطات بفضل التسهيلات المقدمة (Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Mars 2012, p. 6).

واتخذت إجراءات أخرى في 2012 من بينها النص 55 من القرار الرئاسي رقم12-23 المؤرخ في 18 جانفي 2012 المعدل والمتمم للقرار الرئاسي رقم10- 236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 المتعلق بقانون السوق العمومية (الجريدة الرسمية رقم 04 المؤرخة في 26 جانفي 2012) ، التي تبين بأن بعض احتياجات الخدمات المتعاقدة يمكن لها أن تلبى من طرف المؤسسات المصغرة. يجب تخصيص جملة من الخدمات للمؤسسات (ص و م) وذلك بمنحها نسبة 20% على الأكثر من الصفقات العمومية (Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Mars 2012, p. 8).

كما يشكل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PNMA) مؤثر استراتيجي يسمح للدولة بدعم المؤسسات (ص و م) في جهودها الرامية إلى تحويل والوصول إلى مستوى المعايير الدولية، سواء

التكنولوجية و الإدارية. من الناحية العملية، فقد استفادت 1000 مؤسسة الصغيرة و المتوسطة من برنامج التأهيل بميزانية قدرها 14.5 مليار دينار، وهو ما يمثل متوسط مليون دينار 14.5 لكل مؤسسة (Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Avril 2013, p. 26).

ففي سنة 2016، أقرت 4927 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أن أكثر من نصفها مؤهلة (Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, mai 2017, p. 27).

كما تميز عام 2017 بإصدار القانون رقم 17-02 المؤرخ 10 يناير 2017 بشأن قانون التوجيه الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 2 لسنة 2017. هذا ويهدف هذا القانون، الذي يعدل ويكمل قانون عام 2001، إلى تشجيع ظهور الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين قدرتها التنافسية وقدرتها على التصدير وكذلك تحسين معدل تكامل الإنتاج الوطني وتعزيز التعاقد من الباطن .بالإضافة إلى ذلك، ينص نص هذا القانون على إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير وتحديث الشركات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) لتصبح أداة حكومية مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقويتها لتحقيق مهامها. كما ينص القانون على إنشاء هيئة استشارية تسمى "المجلس الاستشاري الوطني لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة"، والتي تجمع بين المنظمات والجمعيات المتخصصة والممثلة للشركات الصغيرة والمتوسطة .بالإضافة إلى ذلك، ينص نفس القانون على صناديق ضمان الائتمان وصندوق أولي لتشجيع إنشاء شركات ناشئة مبتكرة. (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2018, p. 6) .

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع البناء و الأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الاتفاقات المبرمة في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بـ787، يليه قطاع الصناعة بـ 202 اتفاقية ثم الخدمات و المواد الغذائية على التوالي بـ 128 و 100 اتفاقية، في حين تعرف القطاعات الأخرى

مستويات منخفضة جدا في عدد الاتفاقيات (Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, mai 2017, p. 28).

بالإضافة إلى ما سبق فقد قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها برنامج MEDA لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإتحاد الأوروبي، برنامج الهيئة التقنية الألمانية GTZ، بالإضافة إلى العديد من برامج التعاون الثنائي خاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.3 أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ- أجهزة المرافقة:

- **مراكز التسهيل:** وهي هيئات تهتم بإعلام وتوجيه ومرافقة حاملي المشاريع، كما تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003. وقد سجلت مراكز التسهيل النتائج التالية:

الجدول 04: تطور توزيع المشاريع المرافقة من قبل مراكز التسهيل

القطاع	2014		2015		2016		2017		2018	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الصناعة	409	23.57	362	23.35	265	24.56	385	33,42	211	24,45
الخدمات	513	29.57	538	34.70	412	34.30	439	38,11	268	31,05
الأشغال العمومية	282	16.25	151	9.74	142	11.82	62	5,38	1	6,60
الفلاحة	192	11.07	172	11.09	181	15.07	107	09,29	57	13,56
التجارة	21	1.21	04	0.25	28	2.33	08	0,69	143	0,12
الصناعة التقليدية	312	17.98	322	20.77	187	15.57	109	9,46	117	16,57
أخرى	6	0.35	01	0.06	11	0.92	42	03,65	66	7,65

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère du Développement industriel et de la Promotion de **:** l'Investissement, ***Bulletin d'information statistique de la PME***,(N°26, N°28 ,N°30,N°32,N°34).

ونلاحظ على طبيعة المشاريع التي ترافقها مراكز التسهيل أنها تتوزع على القطاعات المهيمنة التالية: الخدمات، الصناعة، الصناعة التقليدية، في حين أن اهتمامها بمشاريع قطاع الأشغال العمومية كان بشكل أقل.

- **مشاتل المؤسسات:** مشتلة هي مؤسسة عامة ذات طبيعة صناعية وتجارية، تسند، تدعم، تستقبل وتستضيف وترافق إنشاء المؤسسات. وقد تم إنشاء المشاتل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003.

و وفقا للبيانات التي تم جمعها من 16 مشتلة العاملة في سنة 2016، كان هناك هيمنة لقطاع الخدمات بـ 44.3٪ ، تلاه قطاع الصناعة بـ 22.15٪ . في حين هناك ضعف كبير في عدد مشاريع قطاع البناء والأشغال العمومية المرافقة من طرف المشاتل.

ب- مؤسسات الدعم المالي:

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)** : أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001، وتقوم الوكالة بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار. والجدول التالي يوضح تطور توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط.

الجدول 05: تطور توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النقل	4383	3864	4183	5522	2572	2061	517	3	43
البناء والأشغال العمومية	1367	1460	1775	2013	1468	912	803	927	780
الصناعة	1004	1135	1544	845	2124	2509	2564	2291	1 524
الخدمات	891	955	1022	1075	1176	1045	429	255	269
الصحة	72	80	88	97	134	142	181	123	89
السياحة	55	136	121	167	232	298	366	299	176
الفلاحة	31	84	157	184	244	209	197	226	148
المجموع	7803	7714	8890	9903	7950	7180	5057	4124	3029

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: **:** Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, ***Bulletin d'information statistique de la PME***, (N°20, .N°22, N°23, N°24, N°26, N°28 ,N°30)

نلاحظ أن العدد الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تتركز في ثلاثة قطاعات هي: قطاع النقل، قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة، في حين أن القطاعات الأخرى لم تتحصل إلا على حصص صغيرة من هذه المؤسسات.

- **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)**: أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم373/02 المؤرخ بـ2002/11/11. وهو يعمل على منح ضمانات للنشاطات الاستثمارية للمؤسسات. والجدول يوضح توزيع الملفات المعالجة من طرف (FGAR) من 2004 إلى نهاية 2016.

الجدول 06: الملفات المعالجة من طرف (FGAR) من 2004 إلى نهاية 2016.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	قيمة الضمان(دج)	النسبة
الصناعة	106	45%	3871007168	60%
البناء والأشغال العمومية	55	23%	1019321247	16%
الفلاحة والصيد	5	2%	254146261	4%
الخدمات	69	29%	1318299791	20%
المجموع	235	100%	6462774467	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, ***Bulletin d'information statistique de la PME***, N°30,p57.

الملاحظ أن القطاعات التي يركز عليها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر هي قطاع الصناعة الذي يملك حصة الأسد من عدد المشاريع في الصندوق يليه الخدمات ثم البناء والأشغال العمومية ثم قطاع الفلاحة والصيد.

- **صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ((CGCI-PME:** بدأ نشاطه الفعلي في 2006، وقد أنشئ هذا الصندوق برأسمال قدره 23 مليار دج. والجدول التالي يوضح وضعية عدد المشاريع الممنوحة من طرف الصندوق.

الجدول 07: الوضعية العامة للملفات الضمان حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البناء والأشغال العمومية	182	283	195	3056	191	192	234	226	214	843
النقل	165	244	164	907	128	101	84	101	1107	299
الصناعة	136	243	203	5997	211	269	315	505	620	301
الصحة	16	31	31	604	42	50	56	70	82	131
الخدمات	25	34	30	278	48	59	54	132	166	97
المجموع	524	836	623	10842	620	671	743	1034	1189	1671

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, ***Bulletin d'information statistique de la PME***, (N°18, N°20, N°22, N°23, N°24, N°26, N°28, N°32, N°34, N°36).

نلاحظ أن أغلب المشاريع المضمونة (أكثر من 90%) تنتمي إلى قطاعات البناء والأشغال العمومية، النقل والصناعة مقارنة بقطاعي الصحة والخدمات.

- **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):** هي هيئة وطنية تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش تشغيل الشباب العاطل عن العمل من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وقد أنشئت سنة 1996. والجدول التالي يوضح تطور توزيع المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب قطاع النشاط.

الجدول 08: تطور توزيع المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الخدمات	73 221	87766	98856	103401	105754	106 644	107 563	108 561
الصناعة	11 513	13707	18800	22481	24547	25 257	26 195	27 352
البناء والأشغال العمومية	17 401	21729	26791	30616	32284	545	33 697	34 889
الزراعة	24 812	32933	43263	50042	53488	54 803	56 225	58 141

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, ***Bulletin d'information statistique de la PME***, (N°20, N°22, N°23, N°24, N°26, N°28, N°30, N°32, N°34, N°36).

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تزايد مستمر، ويرتكز نشاط الوكالة على قطاعات الخدمات، النقل، الأشغال العمومية والزراعة.

الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة(ANGEM): أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم16/04 المؤرخ بـ 2004/01/22 وهي مختصة بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية. والجدول التالي يوضع تطور عدد القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب قطاع النشاط.

الجدول 09: تطور عدد القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
زراعة	54119	76 291	89232	101767	109264	111351	115 161	120 690	125 301
الصناعة المصغر جدا	97836	157 184	210041	258419	294425	302578	322 708	345 545	364 837
البناء والأشغال العمومية	20573	36 658	47896	57262	64427	66884	70 294	75 434	79 897
الخدمات	65703	95 256	117065	142010	159281	164013	169 827	176 613	182 806
الصناعة التقليدية	66440	86 158	97662	118410	133362	136746	144 976	154 593	161 857
التجارة	-	61	298	1407	2512	2971	3 407	3 826	4 404
الصيد	-	-	-	577	683	774	788	824	883
المجموع	304671	451 608	562310	679852	763954	785317	827 160	877 525	919 985

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, ***Bulletin d'information statistique de la PME***, (N°20, N°22, N°23, N°24, N°26, N°28, N°30, N°32, N°34, N°36).

ركزت الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة على قطاع الصناعات المصغرة في منح القروض. في حين أنها اهتمت بمنح القروض لقطاع الخدمات والصناعات التقليدية والزراعة والبناء والأشغال العمومية بدرجة أقل.

- **الصندوق الوطني للتأمين عن الشغل (CNAC)**: أنشئ هذا الصندوق الذي بموجب المرسوم التنفيذي رقم94/188المؤرخ في جويلية 1994 وهو يقوم على دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم. والجدول التالي يوضح تطور توزيع المشاريع الممولة من طرف CNAC حسب قطاع النشاط.

الجدول 10: تطور توزيع المشاريع الممولة من طرف CNAC حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الخدمات	2973	13 962	19144	24272	28252	30111	30 550	30 890	45 850
نقل البضائع	10050	35 662	42387	45357	45793	45844	45 847	45 848	31 348
الصناعة	664	4 346	6195	8067	9821	10740	11 083	11 348	11 767
البناء و الأشغال العمومية	590	3 647	5018	6532	7599	8080	8 233	8 365	8 589
زراعة	560	3 398	5967	9536	14188	17513	19 061	20 859	23 144

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, ***Bulletin d'information statistique de la PME***, (N°20, N°22, N°23, N°24, N°26 , N°28, N°30, N°32, N°34, N°36).

نلاحظ أن العدد الأكبر من المؤسسات (ص و م) الممولة من طرف صندوق الوطني للتأمين عن الشغل تتركز في قطاعين نقل البضائع و الخدمات، في حين حصل قطاع الصناعة على حصة صغيرة من المشاريع الممولة من طرف الصندوق يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية و الزراعة و الصيانة بحصص أقل منه.

4. فرص استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر

4.1 العوامل المشجعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية:

عمدت الجزائر في إطار خلق فرص استثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير: (الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، 2017)

أ- إجراءات تشجيع وتحفيز للاستثمار:

- مزايا جبائية وشبه جبائية تصل إلى عشرة (10) سنوات من الإعفاء اعتمادا على تموقع وحجم المشروع (الرسم على القيمة المضافة، حقوق الجمركة، حقوق نقل الملكية، القانون العام، الضريبة على الأرباح، الرسم على النشاط المهني والرسم على العقار).
- التسديد الجزئي أو الكلي للمصاريف المتعلقة بأشغال البنى التحتية في إطار النظام الاستثنائي.
- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي عند توظيف الشباب طالبي الشغل.
- منح الامتياز على الأوعية العقارية بصيغة التراضي على مدة 33سنة قابلة للتجديد والتي تؤدي نفس حقوق الملكية الناشئة عن التنازل.
- تخفيض على مبلغ الإتاوة الإيجارية للأصول العقارية والممتلكات العقارية المقتناة في إطار إنجاز المشروع الاستثماري.

- تستفيد المداخيل العائدة من النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون أو الشركات في ولايات إيليزي، تندوف، أدرار وتامنغست ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقيمون بها بصفة دائمة من تخفيض في القانون العام قدره % 50 من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من أول جانفي سنة 2015.
- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي (عند توظيف الشباب طالبي الشغل): الشمال: 56 % إلى 80 %، والهضاب العليا والجنوب: 72% إلى 90%

ب- مساعدات في التمويل من خلال البنوك العمومية:

- نسبة الفوائد :5,5%.
- شبكة تتكون من 29 بنك ومؤسسة مالية معتمدة في الجزائر:
  * 14 بنك خاص و6 بنوك عمومية و9 مؤسسات مالية.
  * 11.400 مليار دينار قروض للاقتصاد في عام 2017.
- وجود شركات الإيجار.
- توفر صناديق الاستثمار: 05 صناديق استثمار ولائية موزعة عبر كامل التراب الوطني: المشاركة بنسبة 49٪ في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إمكانية اللجوء إلى مؤسسات ضمان التمويل: صندوق ضمان قروض الاستثمار، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ...

4.2 الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر من أجل خلق فرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

و هذا ما يظهره تقرير أنشطة الأعمال Doing Business لسنتي 2019 و 2020 حيث تحتل الجزائر المرتبة 157 في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال من بين 190 دولة وذلك بعد أن احتلت المرتبة 163 و 154 في عامي2016 و 2015 على التوالي . ورغم هذه المرتبة المتدنية التي احتلتها الجزائر إلا أن

التقرير سنة 2017 يشير إلى أن الجزائر واحدة من 29 دولة قد حسنت سهولة ممارسة الأعمال لديها أكثر من غيرها. قد قامت ببعض الإصلاحات في إطار سهولة ممارسة الأعمال منها: (World Bank Group, 2017, pp. 40,42)

أ- تسهيل إنشاء المؤسسة: من خلال تخفيض مبلغ الشرط الأدنى من رأس المال لانطلاق في النشاط.

ب- تسهيل استخراج تصاريح البناء: وذلك من خلال تقليل الوقت اللازم لمعالجة طلبات التصاريح، حيث فرضت الجزائر حدودا زمنية قانونية لتنفيذ طلبات تصاريح البناء.

ج- تسهيل الحصول على الكهرباء: من خلال تسهيل موثوقية إمدادات طاقة ووضوح المعلومات حول تسعيرها، حيث جعلت الجزائر الحصول على الكهرباء أكثر وضوحا من خلال نشر تسعيرة الكهرباء على المواقع الإلكترونية للجهات المنظمة للطاقة.

د- تسهيل دفع الضرائب:

- من خلال تخفيض الضرائب بخلاف ضريبة الأرباح وضرائب العمل، حيث خفضت الجزائر الضرائب على النشاط المهني من 2% إلى 1% من اجمالي المبيعات اعتبارا من 1 جويلية 2015.
- تبسيط العمليات الالتزام الضريبي أو خفض عدد الإيداعات الضرائب أو المدفوعات.

بالإضافة إلى ما سبق أشارت طبعة 2016 من نفس التقرير إلى قيام الجزائر بمجموعة من الإصلاحات في 2016 :(Groupe de la Banque mondiale, 2016, p. 56)

أ- تسهيل إنشاء المؤسسة: من خلال تبسيط الإجراءات قبل أو تسجيل (الإشهار، التوثيق، التفتيش، وغيرها).

ب- تسهيل استخراج تصاريح البناء: من خلال تبسيط الإجراءات، حيث قامت الجزائر بإلغاء الالتزام بتقديم سند ملكية معتمد للحصول على رخصة بناء.

كما أشارت طبعة 2019 من نفس التقرير إلى قيام الجزائر بـ: (Groupe de la Banque mondiale, 2019, p. 133)

أ- الحصول على الكهرباء: سهلت الجزائر عملية الحصول على توصيل الكهرباء من خلال تبسيط العمليات الإدارية الداخلية.

ب- التجارة عبر الحدود: سهلت الجزائر الاستيراد من خلال تنفيذ عمليات تفتيش مشتركة بين أجهزة المراقبة.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يجعل معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع البناء و الأشغال العمومية منخفض و غير كافي يعود بشكل أساسي إلى الإجراءات الإدارية التي مازالت تتسم بالتعقيد ، بالإضافة إلى غياب ثقافة مؤسسية ، فضلا عن عدم و جود تكامل للقطاعات الاقتصادية في الجزائر، كما أن عملية تحرير الاقتصاد المصاحبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي ، وبالذات حرية الاستيراد وتخفيض قيمة العملة، و حرية دخول العمالة الأجنبية أثر سلبا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد خلق منافسة الشديدة غير المتكافئة بين الشركات الوطنية و الشركات الأجنبية من جهة و بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبرى من جهة ثانية.

5. خاتمة:

ختاما رغم ما تتوفر به الجزائر من مميزات وفرص في قطاع البناء والأشغال العمومية، ورغم قيام الجزائر بجملة من الإصلاحات بهدف ترقية وتفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستواها الإداري. يبقى هذا النسيج الاقتصادي في قطاع البناء والأشغال العمومية يصارع للبقاء والاستمرار.

النتائج: توصل هذا البحث إلى مجموعة من النتائج:

- هناك اهتمام حقيقي للدولة الجزائرية بقطاع البناء والأشغال العمومية إيمانا منها بأهمية هذا القطاع بالنسبة للقطاعات الأخرى، ويظهر هذا الاهتمام بشكل واضح في البرامج والمخططات التنموية التي اعتمدتها الدولة خاصة مع بداية التسعينات إلى يومنا هذا في القطاع.

- رغم هذا الاهتمام الذي توليها الدولة الجزائرية لهذا القطاع لكن ذلك لا ينعكس على المؤسسات الناشطة في القطاع وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه حيث تواجه الأخيرة العديد من الصعوبات.
- احتكار المؤسسات الكبرى للصفقات العمومية بدون منافسة حقيقية، ذلك أنها تدخل كمنافسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الصفقات التي تكون تكلفتها التقديرية صغيرة، وتحاول ما أمكن تخفيض جدول أسعار الأشغال بطريقة مبالغ فيها، وهو ما يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنافسة على الفوز بالصفقة فعله، هذا الأمر دفع العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حافة الإفلاس.
- طبيعة وحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعة المشاريع في قطاع البناء والأشغال العمومية وتعقدها تخلق صعوبات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع وتجعلها تعزف عن الاستثمار فيه.

التوصيات: وجب علينا في نهاية هذا البحث تقديم جملة من الحلول المقترحة لخلق فرص استثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية:

- تأهيل المحيط لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحسين أدائها وتحسين الجودة وذلك من خلال دعم الهيئات العمومية والخاصة معاهد التكوين، والإدارات...
- التشجيع على تشكيل مجموعات من المؤسسات الوطنية في حالة المشاريع المعقدة والتي تتطلب وسائل هامة، من خلال تشكيل مجموعات متقاربة مهنيا كوسيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على مواجهة المشكلات المرتبطة بصغر الحجم.
- إلغاء الصعوبات والعراقيل التي تفرضها الوكالة الوطنية للتشغيل والمتعلقة بتنقل اليد العاملة على المستوى الوطني.
- ضرورة إزاحة الصعوبات الإدارية والبيروقراطية في معالجة ملفات الاستثمار.

- اعتماد الشفافية والنزاهة في الصفقات العمومية، على أن تكون نسبة 20% الصفقات العمومية المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقيقية وليس حبرا على ورق.
- الحد من احتكار المؤسسات الكبرى للصفقات العمومية بدون منافسة حقيقية، لذلك لابد من إقصاء جميع المؤسسات التي تعتمد على أسعار غير منطقية، والتي غالبا ما تكون أقل من التكلفة التقديرية.
- خلق استقرار قانوني في مجال الاستثمار (قانون الاستثمار، قانون الجمارك، القانون الجبائي والضريبي ...)، والابتعاد عن التخبط في إصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بهذا المجال.

6. قائمة المراجع:

بكاي أحمد و سعيداني محمد السعيد (2017)، *واقع المحاسبة في قطاع البناء و الأشغال العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري –دراسة ميدانية–* ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(العدد17).

بنك الجزائر، (2011)، *التقرير السنوي2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.*

بنك الجزائر، (2012)، *التقرير السنوي2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.*

بنك الجزائر، (2013)، *التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.*

وزارة الأشغال العمومية، (2009)، *خطة عمل و برامج قطاع الأشغال العمومية –تقرير ملخص–* .

Banque d'Algérie,(2016), *Rapport Annuel 2015 Evolution Economique Et Monetaire En Algerie*,.

Global Entrepreneurship Network,(2016), *Global Entrepreneurship Index 2016.*

Groupe de la Banque mondiale(,2016), *Doing Business 2016 : Mesure de la qualité et de l'efficience du cadre réglementaire*, 13ème édition

World Bank Group,(2019), *Doing Business 2019 : Training for Reform*, 16th Edition

Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, *Bulletin d'information statistique de la PME -année 2011-*, N°20.

Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement,(2013), *Bulletin d'information statistique de la PME- année 2012-*, N°22.

Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement,(2017), *Bulletin d'information statistique de la PME- année 2016-*, N°30.

Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement,(2018), *Bulletin d'information statistique de la PME- année 2017-*, N°32.

Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement,(2019), *Bulletin d'information statistique de la PME- année 2018-*, N°34.

Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, (2020),*Bulletin d'information statistique de la PME- année 2019-*, N°36.

World Bank Group,(2017), *Doing Business 2017 :Equal Opportunity For All*, 14th Edition.

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،(2017): http://www.andi.dz

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341ISSN:1112-7856

Volume: 11 / N°: 02 (2021)

Page **264-291**

Small and medium enterprises in the construction and public works sector in Algeria "the entrance to opportunities"

Roqiya MANSOURI [1†]

University of Biskra (Algeria),
roqiya.mansouri@univ-biskra.dz

***Received*: 28/10/2021** ***Accepted*: 09/11/2021**

Abstract

This research aims to identify the factors that encourage small and medium enterprises to invest in the Algerian construction and public works sector. Where the research was based on a set of statistics obtained from some national and international Organizations, then provide an analytical reading of the situation of small and medium enterprises in this sector and inventory the number of opportunities and factors encouraging them to invest in it. At the end of this research, we concluded that despite Algeria's advantages and opportunities in the construction and public works sector, and despite Algeria's implementation of a series of reforms with the aim of promoting and activating the performance of small and medium enterprises. This economic fabric in the construction and public works sector continues to face a number of difficulties

Keywords:
small and medium enterprises;
construction and public works sector ;
Algeria,

JEL Classification Codes: L26 , L25 , L74.

[†] Corresponding author